القنوات الفضائية وأثارها على تغير النسق القيمي والاجتماعي والأمني في المجتمع العربي

د. بوخدوني صبيحة / د. ساحي فوزية
جامعة البليدة -2- الجزائر-

المقدمة:

إن قضية الجريمة المنظمة العابرة للحدود هي القضية الأبرز بالنسبة لصانعي السياسة في القرن الحادي والعشرين - كما كانت قضية الحرب الباردة للقرن العشرين وكما كانت قضية الاستعمار للقرن التاسع عشر. لن يبقى أي مجال من مجالات الشؤون الدولية في منأى عن التأثر حين يتردى النسيج الاقتصادي والأنظمة السياسية والمالية للعديد من الدول تحت وطأة النفوذ الاقتصادي المتزايد لمجموعات الجريمة المنظمة الدولية.

إن الأرباح الضخمة التي تحققها مجموعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتي يتم غسلها في الأسواق المالية الدولية، تقوّض سلامة النظام المالي العالمي في الوقت نفسه، يتعرض التنافس في النشاطات التجارية المشروعة للضرر بسبب تورط الجريمة المنظمة في التجسس الصناعي والتكنولوجي، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

ما أهمية نشر الثقافة الأمنية؟ وما سبل تفعيل ممارستها وتطويرها في المجتمع العربي؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما مفهوم الثقافة الأمنية؟ وما الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؟

2- ما دواعي تطبيق الثقافة الأمنية في الدول العربية؟

3- ما المعوقات التي تواجه تطبيق الثقافة الأمنية في الدول العربية؟

المحور الأول: الثقافة الأمنية والجريمة العابرة للحدود والمفاهيم ذات الصلة.

ينادي كثير من المختصين بنظرية الأمن الشامل أو الأمن التكاملي، فقد توسع دور المنظومة الأمنية ليتضمن كل ما يمس أمن المواطن وراحته واستقراره، وقد استلزم ذلك بالضرورة تطور المسؤولية، فلم تعد الأجهزة الأمنية وحدها هي المسئولة عن الحفاظ على أمن المجتمع ومكتسباته وإن كان يقع عليها الجزء الأكبر من المسؤولية، بل أصبح تبعاً لذلك جميع مؤسسات المجتمع داخلاً ضمن مفهوم تحقيق الأمن الاجتماعي والوطني وتعزيزه.

I. المفاهيم

1- الثقافة الأمنية:

ويمكن تعريفها على أنها تشمل توعية وتحسيس وتثقيف المواطن بالأخطار التي تحيط بهم وتهدد حياتهم ومستقبلهم، مثل المخدرات، ومشكلات التدخين، إضافة إلى بعض الظواهر الأمنية مثل التطرف والتهريب والجريمة.

تعرف كذلك على أنها إرشاد الفرد إلى الوسائل التي تعينهم على عدم الوقوع في الأخطار وكيفية التغلب عليها مثل عدم التأثر برفقاء السوء، وتعلم كيفية احترام القانون، والتعامل السليم مع المواقف التي تؤدي إلى الجرائم.

وأنها إرشاد الفرد إلى الوسائل التي تعينهم على تقويم بعض السلوكيات الخاطئة لديهم مثل عدم تطبيق القانون والإهمال في التعاطي مع القضايا الخطيرة، والتعامل السليم مع المؤثرات الخارجية السلبية، والتعامل الصحيح مع المشكلات الأمنية.

2- التربية الأمنية:

تُعرَّف التربية الأمنية بأنها "تعليم وتعلم المفاهيم الأمنية والخبرات اللازمة للمواطنين, لتحقيق الأمن الوطني, وحماية الموارد الطبيعية, ومقاومة الرذيلة والأمراض الاجتماعية. والتربية الأمنية تربية مزدوجة وعملة ذات وجهين: تربية أمنية للشرطة والمواطنين، تجعل الشرطي والمواطن رجلا أمن"[1].

وتعرف التربية الأمنية بأنها تدريب الطالب على التمسك بالنظام- بوجه عام- في مختلف نواحي حياته ودراسته، وذلك بغرس المبادئ التي تساعده على حمل قدر وافر من الانضباط الذي يسهم -إلى حد كبير -في تشكيل سلوكه نحو الآخرين، والتزامه باحترام حرياتهم وأداء حقوقهم.

كما يمكننا تعريفها على أنها تعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية والذاتية الثقافية العربية والإسلامية وترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية والقدرة على الفحص والمقارنة بين الأفكار.

3- مفهوم الجريمة العابرة للحدود (Crime transnational)

في البداية الجريمة هي كل فعل أو نشاط يتم بطريقة غير مشروعة، بمعنى كل نشاط مخالف للقوانين العرفية والوضعية المتعارف عليها والمعمول بها عبر مختلف دول العالم، ويظهر جليا أنه لا يوجد تعريفا شاملا ومانعا للجريمة العابرة للحدود نظرا لاشتراك جرائم دولية في كثير من السمات والمميزات، يبقى أن اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة،[2] ولقد اختلف القانونيون في تعريف الجريمة العابرة للحدود وذلك بسبب اختلافهم في النظر في مفهومها:

فمنهم من يعرفها : بدلالة المنظمة الإجرامية.

ومنهم من يعرفها : بدلالة الجريمة المرتكبة.

كما أن غالب الأنظمة والقوانين لم تتطرق لتعريفها تاركة المجال لشراح القانون لوضع أطر عامة لمفهوم هذه الجريمة.

إلا أنه يمكن حصر العناصر المتفق عليها التي تقوم عليها المنظمة وهي:

- ✓ وجود منظمة إجرامية تتألف من ثلاثة أشخاص أو أكثر.
- ✓ ارتكاب جريمة خطيرة.
- ✓ الاستمرار في ممارسة الأنشطة الإجرامية.
- ✓ استعمال وسائل وطرق تتسم بالدقة والتعقيد في تحقيق أهدافها.
- ✓ الدافع أو الباعث هو تحقيق الربح باستخدام العنف.

وقد قامت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بتقديم تعريف للظاهرة إذ تعتبر جريمة منظمة إذا شارك في الفعل أكثر من شخصين في إطار جغرافي يتعدى حدود البلد الواحد في فترة غير محددة هدفهم الإثراء والربح وكانت المهام مقسمة فيما بين أعضاء العصابة في إطار منظم مع استعمال القوة،[3] في المقابل نشير أن الجريمة عابرة للحدود في التشريع الجزائري[4]، لم يخصص لها نصا صريحا إنما أدرجت مجموعة من الأفعال ضمن الجريمة المنظمة مثل تبييض الأموال، المخدرات، والإرهاب.

II. مجالات الجريمة عابرة للحدود:

المجالات التي تشملها نشاطات الجريمة عابرة للحدود:

- غسل الأموال والرشوة والفساد الإداري والمالي.
- الأنشطة غير المشروعة بالمواد المخدرة.
- التربح غير المشروع في سوق الأوراق المالية.
- الإتجار غير المشروع بالأشخاص لاسيما بالنساء والأطفال.
- الإتجار بالسيارات المسروقة.
- انتهاك حقوق الملكية الفكرية قرصنة المنتجات وسرقة العلامات التجارية.
- الإتجار بالأعضاء البشرية والاستيلاء على الآثار والإتجار غير المشروع بها.
- الاعتداء على البيئة ونقل النفايات الخطيرة والمواد الضارة.
- جرائم أعاقة سير العدالة.
- الجرائم المعلوماتية المرتبطة بالفضاء السيبرنيتي مثل تزوير البطاقات البنكية والائتمانية واقتحام وسرقة الحسابات البنكية والبرامج المعلوماتية إلى غير ذلك من الجرائم التي يفسح التطور التكنولوجي أمامها آفاقا واسعة.

ولما كانت أبعاد العملية التثقيفية تحددها طبيعة المجتمع الذي يعمل بها واحتياجاته، فإن نشر الثقافة الأمنية يؤدي إلى إعداد الأفراد لممارسة أدوارهم في تحقيق الضبط الاجتماعي، مما يساعدهم على فهم طبيعة النظام الثقافي، ويؤدي إلى تكيفهم الاجتماعي، وكذلك التفاعل مع النظم والمعايير السائدة في المجتمع.

المحور الثاني: مظاهر وبرامج الثقافة الأمنية في الدول العربية

I. برامج الثقافة الأمنية في الدول العربية:

تمثل الثقافة الأمنية مبدأ الشراكة المجتمعية، وعنواناً لتكاتف الجهود بين المؤسسات المجتمعية والقطاعات الأمنية من أجل حماية المجتمع وصيانة أمنه ومقدراته الوطنية، وتنفيذ برامج الثقافة الأمنية يهدف إلى تشكيل جدان النشء لما فيه صالح المجتمع.

1- البرامج التوعوية :

أول خطوة للوقاية من الجريمة هي الوعي، وعليه يجب أن تعتمد المؤسسات الأمنية كافة البرامج التوعوية الدينية، الاجتماعية والإعلامية حتى يتجنب المجتمع كل المخاطر والمشكلات والجرائم التي تهز كيان المجتمع والأسرة.

2- أهمية البرامج التوعوية:

تبذل جهود في مجال التوعية الأمنية بصفة عامة في الدول العربية، سواء بصورة مباشرة عن طريق أجهزة الشرطة الإعلامية المختلفة، التقليدية منها والمستجدة التي تعتمد على الأجهزة التكنولوجية الحديثة، وإنشاء وحدات وإدارات العلاقات العامة التي تنشر الوعي الأمني بين مختلف فئات المجتمع، سواء عن طريق المعالجة الإعلامية لبعض المشكلات الأمنية، كالتعريف بأسبابها وتبيان خطورتها، وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع أو عن طريق مختلف المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية المرتبطة بوقاية المجتمع من الجنوح والجريمة.
وتشمل البرامج التوعوية في مجال الثقافة الأمنية: الثقافة المرورية/ المخدرات والمشروبات الكحولية/ الممتلكات العامة حق للجميع / الجرائم الواقعة على النفس والمال/ إرشادات خاصة بالوقاية من سرقة السيارات والحقائب الخاصة للرجال والسيدات / السلامة الشخصية / موضوعات أمنية متفرقة.

3- أهداف التوعية :

الشرطة في خدمة الشعب، مقولة لم تأتي من فراغ وإنما وضعت بناء على أسس فعلية لما تقدمه الشرطة من خدمات للمواطنين ولذلك فيجب أن تكون العلاقة مع الطرف الآخر علاقة قائمة على الاحترام والتقدير والتعاون والذي يأتي في مقدمة مهام إدارة العلاقات العامة ويمكن أن يتحقق بالاتي :

- رفع درجة الوعي والإدراك لدى الجمهور بكيفية التصرف السليم عند وقوع حادث ما.
- التأثير على سلوكيات الجمهور بحيث تتأصل تعليمات وإرشادات الأمن والسلامة في نفوسهم، وبناء جيل واعي مدرك لتبعات الأخطار التي تحيط به.
- المساهمة مع خطط وبرامج المؤسسة الأمنية لتحقيق الأهداف المنشودة.
- التقليل من الخسائر المادية والبشرية إلى أقصى حد.
- تشجيع المواطن على التعاون مع الأمن العام لمساعدته في تنفيذ المهام المناطة به.

- ❖ تبسيط القوانين وشرحها للناس بسهولة ويسر.
- ❖ رفع الروح المعنوية لموظفي الجهاز.
- ❖ بناء جسور من الثقة المتبادلة مع وسائل الأعلام والمبنية على الصدق والحقائق.
- ❖ شرح دور الأمن العام في القضاء على الجريمة وتوفير الأمن والحماية والسلامة للمواطنين.

4- مجالات التوعية:

تتنوع وتتعدد مجالات التوعية إلى :

- التوعية الدينية
- التوعية الصحية
- التوعية الأمنية
- التوعية الإدارية
- التوعية الثقافية
- التوعية التاريخية
- التوعية السلوكية

II. البرامج الاجتماعية للثقافة الأمنية في الدول العربية :

1- الدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية :

الأمن حاجة أساسية للأفراد كما هو ضرورة من ضرورات بناء المجتمع، ومرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة، فلا أمن بلا استقرار ولا حضارة بلا أمن، ولا يتحقق الأمن إلا عندما يتلاشى أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار.

2- أمثلة عن البرامج الاجتماعية في الدول العربية:

قدمت المؤسسات الأمنية في بعض في الدول العربية البرامج والخدمات الاجتماعية التي ترتبط بالمجتمع ارتباطا وثيقا ومنها:

- **أعمال الدفاع المدني** : حيث تناط في كثير من دول الخليج العربي مثل الكويت، الإمارات، البحرين.. بوزارة الداخلية الدفاع المدني من إطفاء الحريق وعمليات الإنقاذ ومباشرة الكوارث الطبيعية وإيجاد الملاجئ الآمنة، وتكثر مهام أجهزة الدفاع المدني أثناء الحروب والأزمات كحالات الكوارث الطبيعية أو انهيار المباني، فضلا عن دور الدفاع المدني في السلامة وما يتطلب ذلك من إصدار اللوائح المنظمة للمصانع والمحلات التجارية وإصدار التصاريح بذلك والتأكد المستمر من وجود وسائل السلامة في المصانع والمجمعات السكنية والتجارية .

- **أعمال النجدة**: وهي الأعمال التي تقوم بها المؤسسات الأمنية والحماية المدنية استجابة لنداء أفراد المجتمع في أي طارئ على مدار الأربع والعشرين ساعة.

- **برنامج الإصلاح الاجتماعي داخل السجون:** وهذا دور اجتماعي تقوم به إدارة السجون بوصفها إحدى المؤسسات الأمنية ممثلا في الرعاية الاجتماعية لتأمين العمل الشريف بعد قضاء مدة السجن، ومساعدة الطلقاء، بالإضافة إلى تنفيذ برامج الإصلاح الاجتماعي داخل السجون سواء في شكل توعية ومحاضرات أو كان في شكل إنشاء دروس تعليمية لإكساب نزلاء السجون مهنًا حرفية يستطيعون ممارستها أثناء تنفيذ العقوبات وبعد الخروج من السجن ومن ثم استصلاح العناصر الإجرامية وإعادتهم إلى حظيرة المجتمع الفعال، ويتبع ذلك الرعاية اللاحقة للسجناء بعد خروجهم من السجن للحيلولة دون عودتهم للجريمة ومساعدتهم على تخطي مصاعب الحياة الاجتماعية بعد الخروج من السجن.

- **الإشراف على دور الرعاية الاجتماعية** للمخالفين الأحداث أو للنساء اللاتي يقعن في الجرائم والمخالفات

- **التصدي للجرائم المخلة بأمن الدولة:** كجرائم خطف الأشخاص أو الطائرات أو القرصنة البحرية أو احتجاز الرهائن أو التفجيرات أو الاعتداء على الشخصيات والمنشآت الهامة في الدولة أو جرائم التجسس على الدولة أو توزيع المنشورات المعادية للدولة أو بث الشائعات المغرضة وترويج الأكاذيب المختلفة بهدف إثارة البلبلة والتشويه لسمعة المسئولين فيها ومحاولة إيجاد الوقيعة بين طوائف المجتمع العرقية أو الدينية وإثارة حقد المواطنين على الدولة.

- **تنظيم المرور:** داخل المدن وعلى الطرق الطويلة ووضع اللوحات والإرشادات المنظمة للسير وإصدار الرخص الخاصة بالقيادة للأشخاص أو المركبات إضافة إلى التصاريح التي تصدر لإصلاح الطرق وكذلك تعقب المخالفين لأنظمة السير وإصدار الرخص اللوائح المنظمة وتحديد العقوبات بحق المخالفين والعمل على تطبيقها.

- **تنظيم السفر والهجرة:** وذلك بإصدار جوازات السفر وتأشيرات الدخول والخروج وهذه أعمال في غاية الأهمية لا غنى لأي دولة عنها خاصًة مع تقسيم الناس في الدولة إلى مواطنين وأجانب ومع حرية السفر والعبور ومع تقدم وسائل المواصلات أصبحت أعمال الجوازات في داخل الدولة وفي منافذها المختلفة أمر في غاية الأهمية

- **إصدار البطاقات الشخصية:** للمواطنين عن طريق دوائر الأحوال المدنية وما يتبع ذلك من تسجيل المواليد والوفيات والمجنسين حديثًا ومن أسقطت جنسيتهم وتنظيم المعلومات وفهرستها حول المواطنين بشكل يسهل الرجوع لها عند الحاجة وهذا من أهم أعمال الأجهزة الأمنية في الدولة لما له من دور يمس أهم أركان الدولة وهو ركن الشعب وخاصًة المواطنين لما يترتب على ذلك من خصائص ومزايا يتمتع بها المواطنون من حيث التوظيف وتولى المناصب الوظيفية الهامة بما في ذلك الممارسة السياسية.

- **تنظيم الانتخابات:** كما في بعض الدول حيث تتولى أجهزة الأمن الإشراف على العملية الانتخابية ومراقبة النتائج لمنع التلاعب أو التزوير فيها وضبط العملية الانتخابية كما هو الحال في أكثر دول العالم الثالث حيث تشرف وزارة الداخلية على العملية الانتخابية.

- **التوظيف المستمر لرجال الأمن في مختلف أجهزة الأمن** وما يتبع ذلك من إنشاء معاهد وكليات للعلوم الأمنية وبناء المدن الأمنية والحضارية والمساهمة في تقليل نسبة البطالة في المجتمع وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية لرجال الأمن وأسرهم وتعويضهم عند الوفاة أو التقاعد أو الإصابة أثناء العمل وذلك لأهمية الدور الأمني الذي تمارسه السلطة التنفيذية والذي تسهم من خلاله في تطور وتنمية المجتمع في الدولة.

- **المشاركة في حماية الآداب العامة:** حيث تقوم الشرطة بوصفها إحدى المؤسسات الأمنية بحماية الآداب حتى قبل وقوع أي جريمة، إضافة إلى التبصير بمواقع الزلل الأخلاقي.

- حماية الأحداث من الانحراف: وذلك بالتدخل في بعض الحالات التي تسبب انزلاق الحدث نحو الجريمة.

- **برنامج المهام التخطيطية** : تساهم الأجهزة الأمنية في تخطيط المدن والمجمعات السكنية سواء عن طريق مساهمات المرور أو الدفاع المدني، وكذلك تخطيط الطرق والأنفاق والجسور والحدائق العامة والمرافق الترفيهية، وكذلك المشاركة في التخطيط الوزاري والإداري وفي تعيين المسئولين في الدولة عن طريق دوائر الأمن المختصة خاصة ما يتعلق بمعرفة السيرة الذاتية للوزراء والمسئولين في الدولة والتأكد من انتماءاتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية، وتشمل المهام التخطيطية المشاركة في تخطيط المصانع ووسائل السلامة وما يتعلق بصحة البيئة، وكذلك التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الدولة كالبلدية والإسكان ووزارة الصناعة والمصانع والمعامل البحثية والطبية في الدولة [5].

- **خدمات إنسانية أخرى متعددة:** هناك مجال واسع للخدمات الاجتماعية والإنسانية التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات الأمنية خدمة للمواطنين (المجتمع)، فهناك المجالات الخيرية المتعددة، إذ يمكن أن يكون لها دور في التدخل في حالة الكوارث والنكبات ليس بالمساعدة فقط ولكن بالإسعاف وتقديم الخدمات والعون.

- **نموذج عملي لبرامج اجتماعية** فيما يلي نموذج عملي لما يمكن أن تقوم به المؤسسات الأمنية من برامج اجتماعية، ونذكر على سبيل المثال ما يمكن أن تقدمه من بعض الخدمات :

- **زيارة المرضى في المستشفيات** وتقديم تهنئة عيد الفطر المبارك وعيد الأضحى و المناسبات المختلفة من كل عام وإهدائهم باقات ورد والاطمئنان على صحتهم.

- **إرسال رسائل للمواطنين** والمقيمين في هذا البلد المعطاء عن طريق شبكة الجوال بالتعاون مع شركات الاتصالات الوطنية، وتشتمل على: تهاني بعيد الفطر المبارك ونصائح تحسيسية.

- **التبرع بالدم:** تستقبل غرف العمليات اتصالات من المواطنين والمقيمين على مدار الساعة بالتبرع بالدم في المستشفيات عند حاجتهم، فيتم التنسيق مع رجال الدوريات بالميدان وإرسال العدد المطلوب.

- **مساعدة المعاقين:** تقوم شعبة العلاقات والتوجيه طرفهم بتسهيل مهمة الشخص المعاق والعجزة والنساء عند مراجعتهم الإدارة وإنهاء المعاملات التي تخصهم.

- **إقامة معارض توعوية بالمدارس بمختلف المراحل الدراسية** على مدار العام وأثناء الإجازة الصيفية وتنظيم برامج للطلاب لزيارة إدارة الأمن، وتقديم الدور التوعوي بالإضافة إلى كسر الحاجز فيما بين الناشئة ورجال الأمن.

- **المشاركة في الحملات الوطنية:** يجب أن تساهم إدارة الأجهزة الأمنية بالمشاركة في الحملات الوطنية، والمناسبات العامة لتقديم الدور التوعوي للمجتمع.

- **متابعة الشكاوى:** تقوم شعبة العلاقات والتوجيه باستقبال الشكاوى والمقترحات ومتابعة الصحف اليومية وتفعيل ما يكتب من شكاوى ومعالجتها ومكافأة من يتعاون من المجتمع مع رجال الأمن.

- **الرد على جميع المكالمات الهاتفية عبر رقم محدد**، وتقديم جميع الخدمات المطلوبة من قبل المتصلين والاستفسارات عن ما يحتاجون إليه من معلومات.

– **حملات توعوية:** وكذلك تقوم بحملات أمنية توعوية الشاملة، وكذلك أسبوع المرور ويوم الشرطة العربية، واليوم العالمي للمخدرات، ويوم الدفاع المدني، كل هذه الحملات الإعلامية الهادفة تصب إلى توعية وتبصير المجتمع ومؤسساته إلى الخدمات التي تقدمها المؤسسات الأمنية، وبالتالي تخرج هذه المؤسسات الأمنية عن نطاقها التقليدي وتدخل في دائرة الضوء التي تقربها إلى كافة أفراد المجتمع.

المحور الثالث: الثقافة الأمنية في المجتمع العربي في مواجهة التحديات الأمنية

إن تزايد الظهور العام، والمال، والنفوذ السياسي لمجموعات الجريمة المنظمة في الدول العربية أصبح مصدر قلق دولي متعاظم في السنوات القليلة الماضية، فقد أصبحت مجموعات الجريمة العابرة للحدود تسيطر على ما يزيد من آلاف ملايين الدولارات من الأرصدة والممتلكات، كما أصبح نفوذها الاقتصادي الهائل يسهّل انتشار الفساد على المستوى الفردي للدول [6]، كما على المستوى الدولي العام، وهي تُضعف الحكومات وتقوّض التحول إلى الديمقراطية كما تعرقل محاولات الدول النامية، والتي في طور التحول إلى الديمقراطية، لتبني الديمقراطية واعتماد نظام الاقتصاد الحر.

I. دواعي تبني الثقافة الأمنية كإستراتيجية مجتمعية في الدول العربية:

أدت جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والأمنية إلى تنامي الحاجة إلى تبني الثقافة الأمنية كإستراتيجية مجتمعية في الدول العربية، ويأتي في مقدمة هذه العوامل ما يأتي:

1- تزايد نسب الجريمة:

أدى التغير الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي على المستوى الدولي- وتحديداً على مستوى الدول العربية ذات حجم سكاني كبير مثل : الجزائر، مصر، سوريا - إلى تزايد نسب الجريمة، وقد تزايدت نسب الجريمة في الحياة الاجتماعية حتى أصبحت من السمات المميزة لهذا القرن، فنحن نعيش في عالم كثرت فيه الجرائم مثل: القتل، والسرقة، والتمرد، والاعتداء، والتدمير، وأتلاف الممتلكات [7].

ويعود انتشار الجريمة وازدياد نسبتها إلى عدد من العوامل منها:

- التغير الثقافي والاجتماعي،
- زيادة أعداد السكان،
- التغير على مستوى بنية الأسرة والمجتمع،
- الهجرة من الريف إلى المدينة،
- التفكك الأسري،
- ضعف الوازع الديني والاجتماعي.

ومن هنا تأتي أهمية التكامل بين القطاعات الأمنية والتربوية لتطويق توسع هذه الظاهرة، والاتجاه نحو تبني نظرية الأمن الشامل الذي يشارك فيه مختلف الأفراد.

2- التغير الثقافي والاجتماعي:

شهدت دول المنطقة-ومن بينها الجزائر- تغيرات ثقافية واجتماعية كبيرة، بل إن كثيرا من الدارسين لظاهرة التغير الاجتماعي يرى أن الدول العربية من أكثر المجتمعات تغيرا في المجال الثقافي والاجتماعي خلال عقود قليلة من الزمن [8]، وقد تمثلت مظاهر التغير الاجتماعي والثقافي فيما يأتي:

- التحول من القبيلة والعشيرة إلى الأسرة.
- تغير الأنماط والعلاقات الاجتماعية على مستوى الجوار والحي والأسرة.
- ظهور النزوع إلى الاستقلالية والفردية.
- ازدياد معدلات الأعمار.
- ظهور أشكال اجتماعية جديدة تتصل بالعلاقات والأدوار الاجتماعية.
- تعزيز مكانة المؤسسات الرسمية في المجتمع (الضبط الرسمي).
- تراجع مظاهر الضبط غير الرسمي (العرف، التقاليد، العادات، القيم الروحية...).

3- تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب:

عانت كثير من الدول العربية من تنامي ظاهرة العنف والتطرف خلال السنوات الماضية، ويُعَّرف الإرهاب بأنه: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أمن الوطن للخطر.

وقد أدت الهجمات الإرهابية في العديد من الدول العربية مثل الجزائر، مصر، العراق، المملكة العربية السعودية، تونس وغيرها، عدد من الآثار النفسية والاقتصادية والأمنية، مما يتطلب مقاومة الفئة الضالة، ويؤكد على الدور المهم

للتثقيف بصفة عامة، والثقافة الأمنية بصفة خاصة، وتسهم الثقافة الأمنية في توضيح القيم الروحية والأخلاقية والدينية للمجتمع، في توضيح المفاهيم المغلوطة حول قضايا الغلو والتطرف التي شاعت بين بعض أفراد المجتمع.

وفي هذا السياق يأتي التأكيد على أهمية الثقافة الأمنية ودورها، فإذا كان على الجهات الأمنية ملاحقة الإرهابيين والضالعين في أحداث العنف والتطرف، فإن على التربويين مسؤولية تعزيز الأمن الفكري والاجتماعي، لكونهم الأقرب إلى فئة الشباب والطلاب، والأعلم بخصائصهم العقلية والنفسية والانفعالية، إن الميدان الأول لمكافحة التطرف والإرهاب هو ميدان الفكر، ولكون التربية ومؤسساتها المختلفة معنية بصناعة الفكر، و غرس القيم والاتجاهات، فإن ذلك يحتم الاهتمام بتطوير المؤسسات التربوية، لتتحول إلى مصانع للفكر المعتدل والناضج الذي يقود الوطن إلى شرفة التميز والإبداع، ويحتم التأكيد على أهمية قيم التماسك والتوحد في مواجهة تيارات العنف والتطرف.

4- تنامي ظاهرة تعاطي المخدرات واستخدامها:

تدل الدراسات والتقارير -على المستوى المحلي والدولي على أن مشكلة تعاطي المخدرات في تزايد رغم الجهود التي يبذلها رجال الأمن في مكافحتها، ويشكل تعاطي المخدرات تهديدا للنظام الأسري والاجتماعي، ذلك أن المتعاطي للمخدرات قد يمارس أفعالا تهدد الأمن الاجتماعي وتقوده إلى ارتكاب الجرائم المختلفة، إن الوقاية وبناء الحصانة الذاتية والمجتمعية هو أفضل إستراتيجية لمواجهة المخدرات على المدى البعيد، ومن هنا تأتي ضرورة الاهتمام بالثقافة الأمنية، فهي تسهم في إبراز معلومات حقيقية ومتوازنة حول المخدرات والتعريف بمضارها، وكذلك ترغيب الشباب في الامتناع والمقاومة وعدم الخضوع لقوى الضلال، وكذلك تسهم في بناء قدرات الشباب الفكرية والاجتماعية والسلوكية وتعزيزها، وتنمية ثقتهم بأنفسهم.

5- ثورة المعلومات والاتصالات:

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى تزايد الكم المعرفي والاتصالي بين الشعوب والجماعات، وأدى ذلك إلى تزايد انتشار الأفكار والمضامين الإيجابية والسلبية، وكان من نتائج ذلك وإفرازاته ظهور نوع من التضارب بين المضامين التربوية والاجتماعية والثقافية والخلقية التي تتكون من خلال وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، والتي تعجز المؤسسات الأمنية والتعليمية عن اتخاذ التدابير الخلقية والتربوية نحوها[9]، ولقد أصبحت شبكة (الإنترنت) المظهر الأبرز لثورة الاتصالات في العصر الحالي، وقد أدت إلى توفر كم هائل من المعلومات والبحوث والدراسات والمواد الإخبارية والإعلامية، ورغم الأبعاد الإيجابية لوسائل الاتصال فإنها قادت إلى كثير من الأخطار الفكرية والأمنية، وكان أول المجالات خطورة هي الإقبال على المواد الإباحية مما قد يهدد باندفاع الشباب نحو ارتكاب جرائم تمس الجانب الأخلاقي للمجتمع[10]، كما تحوي الشبكة معلومات ومعارف تشكل تهديدا مباشرا للأمن الاجتماعي والوطني، ومن ذلك المعلومات المتاحة حول صناعة المتفجرات والمواد الضارة، إضافة إلى كون الشبكة تحولت إلى مصدر من مصادر نشر الفكر الإرهابي والترويج له واستقطاب أنصاره ومؤيديه عن طريق التغرير بالشباب والمراهقين.

6- التغير الديموغرافي (البنية السكانية):

أدى التطور الاقتصادي السريع خلال العقود الماضية إلى ظهور عدد من التغيرات الديمغرافية على مستوى دول الخليج العربي، فقد قادت حركة التنمية

الاقتصادية- ومن خلال مئات المشاريع العملاقة-إلى الاستعانة بملايين من العمالة الوافدة من مختلف أنحاء العالم، وأدت الوفرة الاقتصادية إلى الهجرة من القرى والريف في بعض الدول العربية إلى المدن الكبرى، وتحول بنيان الأسرة العربية من الأسرة الممتدة إلى الأسر الصغيرة.

أدت هذه التغيرات الديموغرافية السريعة إلى ظهور عدد من المشكلات الاجتماعية مثل ضعف التماسك الأسري وقلة الروابط الاجتماعية، مما أثر بالتالي في ضعف الضوابط الاجتماعية (الداخلية) غير الرسمية، وتعاظمت الحاجة إلى تطوير مهام جهات الضبط الرسمية بما في ذلك قطاعات الأمن المختلفة.

وقد أدى الرفاه الاقتصادي إلى تحسن الوضع الصحي، مما قاد إلى زيادة عدد السكان بصورة تعد من أعلى نسب الزيادة السكانية في العالم، وقد أدى النمو السكاني إلى ظهور مشكلات اجتماعية متنوعة، وإلى إحداث تغيرات بنيوية في الأسرة.

7- تكوين صورة إيجابية للقطاعات الأمنية:

يتشكل في كثير من الأحيان عدد من الصور النمطية السلبية عن رجال الأمن والعاملين في القطاعات الأمنية، وتشكل هذه الصورة السلبية لا يساعد رجال الأمن في تحقيق مهامهم أو في تعاون أفراد المجتمع معهم.

إن تقديم الصورة الإيجابية الحقيقية وعن الدور الحيوي الذي يقوم به رجال الأمن في حماية أمن الوطن العربي ومكتسباته هو من الأمور التي تستدعي تطبيق برامج الثقافة الأمنية في مجال الخدمات المجتمعية، ويشير كثير من الدراسات إلى أهمية تكوين صورة إيجابية عن رجال الأمن ودورهم الحيوي في مراحل الطفولة المبكرة، مما يساعد في ترسيخ هذه الصورة واستمراريتها في أذهان الأفراد في مراحلهم العمرية المختلفة.

II. المحتوى التوعوي والأمني للثقافة الأمنية:

لابد لمحتوى البرنامج والنشاطات الثقافة الأمنية أن يكون متدرجاً ومتناسباً مع المراحل العمرية وإمكانات الدارسين وقدراتهم الإدراكية، ومسايرا لبيئة المجتمع وثقافته وتراثه، وقادرا على التصدي للقيم الأمنية السلبية التي صاحبت التغير الاجتماعي في الدول العربية.

وتوجد مجموعة من القيم والمفاهيم الأمنية التي يمكن أن تصبح مكوناً أساسياً في تطوير محتوى الثقافة الأمنية ومن تلك القيم: المواطنة الصالحة، طاعة ولي الأمر، الحفاظ على الممتلكات، الاستقرار الاجتماعي، احترام الأنظمة والقوانين، المحافظة على النفس والمال، الأمن من الكوارث، الأمن البيئي، استقرار الأوضاع الأمنية، الالتزام بالأنظمة، الاستقامة، الاهتمام بسلامة الآخرين، الالتزام الخلقي، الحذر، إغاثة الملهوف، التسامح، التحمل وضبط النفس، الأمن الأسري وتماسك العائلة.

وينبغي أن يتضمن المحتوى التوعوي للثقافة الأمنية ما يرفع الحس الأمني لدى المواطن العربي ويعزز الانتماء إلى الوطن، ويشعره بخطورة الانحراف الفكري على الفرد والمجتمع، كما يتضمن المحتوى التوعوي استعراض الجهود التي بذلتها القطاعات الأمنية في محاربة الآفات الاجتماعية من أجل حفظ أمن بلاده واستقرارها، وكذلك أهمية تعاون جميع شرائح المجتمع مع رجال الأمن على اختلاف مستوياتهم، والإبلاغ عما يثير الشك والريبة، للإسهام في حفظ الأمن والاطمئنان، و تحصين المواطنين فكريا ضد السلوكات والمعتقدات الخارجة عن القانون.

ويجب أن تعمل الدول العربية في تجسيد ثقافة أمنية وطنية، إقليمية وعربية - وخصوصا ما يتصل منها بالمناهج الدراسية والنشاطات والبرامج التوعوية والتحسيسية الموجهة للفئات المختلفة من المواطنين-على مواكبة المستجدات الأمنية وتوضيح سبل مواجهتها من خلال ربط هذه السبل بما يتلاءم والمستجدات المعاصرة، ومواجهة الإرهاب الفكري، وظاهرة ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية وغيرها من مظاهر الجريمة العابرة للحدود، ويجب أن تضم البرامج دراسات ميدانية مبسطة تكون بشكل مشروعات تضع الحلول المناسبة لمشكلات اجتماعية معينة مثل ظاهرة العنف، والانحراف، والتفكك العائلي، والمخدرات وغيرها، وكذلك يجب التعريف بجهود الأجهزة الأمنية ودورها في خدمة أمن المجتمع، والتأكيد على أهمية تعاون المواطن وتفهمه لجهود الأجهزة الأمنية، وكذلك تعريف المواطن بدوره المهم والمتميز في المحافظة على مسرح الجريمة وبيان كيفية مساعدة رجال الأمن في المحافظة على هذا المسرح، مع التعريف بالجهات التي يمكن أن يلجأ إليها ذلك المواطن للإبلاغ عن أي جريمة يعلم بها أو يشاهدها، كما يجب أن نضع في الاعتبار- وفي ظل عصر العولمة- أنه لم يعد التعليم حكرا على الدولة، بل صار في متناول أطراف عديدة تختلف أهدافها وغاياتها، كما لم تعد له في عصر الإنترنت حدود ولا حواجز، بينما الأمن- الذي هو أسمى وظائف الدولة- يمكن أن يُخترق من خلال التكنولوجيا المتقدمة، ومن ثم يجب أن تتضمن برامج الثقافة الأمنية مواكبة الجديد في عصر التقنية الحديثة من معدات وأجهزة وبرامج، حتى تتسنى مواجهة الجريمة والإرهاب بالأساليب نفسها وفي إطار الدقة والسرعة [11].

III - معوقات الدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية العربية:

1- طبيعة وظيفة المؤسسة الأمنية العربية:

المؤسسات الأمنية ما هي إلا هيئة تنفيذية تعمل على صيانة الأمن العام وتعمل على تنفيذ النظم، ومن خلالها تمارس الدولة سيادتها، حيث لا يتصور تطبيق النظم وتحقيق الأمن الداخلي والاستقرار العام دون وجود سلطة يمكن من خلالها اتخاذ كافة الإجراءات التي تعمل على مكافحة الجريمة والحد منها.

وعلى هذا نجد أن هناك تلازمًا بين السلطات الممنوحة لرجل الشرطة التي تمكنهم من القبض على المجرمين وتتبع الجناة، وهذه السلطات الممنوحة تجعل بعض المواطنين يتخوفون من التعسف في استخدامها، وهذا بطبيعة الحال قد ينشئ حاجزًا نفسيًا بين المؤسسة الأمنية وأفراد المجتمع.

ولذلك فمن العدل عدم الإسراف في منح السلطات لرجل الشرطة إلا طبقًا لما تتطلبه مقتضيات الوظيفة، ومقتضيات المواقف، بالإضافة إلى توعية رجل الشرطة بصورة دائمة بحدود استخدام السلطات الممنوحة، كذلك توعية المواطنين إعلاميًا بأن الأمن العام هو خدمة للمواطنين، وليس سلطة عليهم، وأن السلطات الممنوحة لرجل الأمن إنما تستهدف بالدرجة الأولى حماية أمن المواطن وتحقيق سلامة المجتمع.

2 - رواسب الماضي:

ربما يرجع الحاجز النفسي الموجود بين رجل الشرطة وبعض المواطنين إلى بعض الأسباب التاريخية، فقد كانت المناصب الرئيسة في الشرطة يتولاها بعض الأشخاص الذين كانوا يسخرون جهاز الشرطة لخدمة الاحتلال وأغراضه أو المفسدين ومصالحهم فورث جهاز الشرطة كراهية الشعب للاحتلال والمفسدين، الأمر الذي جعل المواطنين يتخوفون من الشرطة ويعملون على عدم

التعامل مع أفرادها، وهذا يتطلب ضرورة إزالة الحاجز النفسي من خلال تنمية اتجاهات موجبة لدى أفراد المجتمع عن رجل الشرطة من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وتربية النشء على حب رجل الأمن والتعاون معه.

3- اتساع ميدان عمل المؤسسات الأمنية:

إن ميدان عمل الشرطة لم يعد مقصوراً أساسًا على الجماعة الصغيرة بل ألقيت على عاتقهم اتصالات يومية وثيقة الصلة بجميع المواطنين، فكلما زاد التطور الحضاري ونفذت خطط التنمية أدى ذلك إلى زيادة الأعباء الملقاة على جهاز الشرطة واتسع ميدان عملها.

فاتساع ميدان العمل في كافة نواحيه سواء كانت ذات طبيعة إجرامية أو غيره، الأمر الذي يؤدي إلى وضع لوائح وتنظيمات من إدارة الشرطة تفرض مزيداً من القيود حينما لا تكون الأمور عادية، مما يزيد ذلك من سخط المواطنين على الشرطة.

4- ضعف المستوى التعليمي والثقافي لبعض أفراد المؤسسات الأمنية:

يعكس انخفاض المستوى التعليمي لبعض أفراد الأمن في كيفية تصرفهم في المواقف المختلفة وكيفية تعاملهم مع الجمهور بصورة غير مناسبة، وتظهر خطورة ذلك الوضع لو علمنا أن أي تصرف خاطئ لهؤلاء الأفراد سوف ينعكس سلبًا على الصورة الذهنية لدى الجماهير عن هيئة المؤسسة الأمنية، وهناك العديد من الجهود المبذولة لرفع المستوى التعليمي لرجل الأمن في كافة المعاهد والكليات ومراكز التدريب لإظهار رجل الأمن بصورة مناسبة.

الخاتمة:

ليس هناك دولة عربية لا تتأثر بنمو المنظمات الإجرامية العابرة للحدود، ولا نظام قانوني عربي قادر على السيطرة الكاملة على نمو مثل هذه الجريمة، ولا نظام اقتصادي أو مالي في مأمن من إغراء تحقيق أرباح تزيد بنسبة كبيرة عن تلك التي يمكن تحقيقها من أعمال مشروعة، وعلى الرغم ما يحققه تجسيد مفهوم الثقافة الأمنية للمجتمع العربي من فوائد جمة في مكافحة الجريمة العابرة للحدود، إلا أن تجسيد هذا المفهوم وتحويله إلى برنامج توعوي وأمني متكامل يتضمن البرامج والنشاطات التكاملية مع الجهات الأمنية في الدول العربية لا يزال قاصراً ويحتاج إلى كثير من العناية والتطوير.

قائمة الهوامش:

1 - حامد زهران، **الأمن النفسي دعامة أساسية للأمن القومي العربي والعالمي**، ندوة الأمن القومي العربي، اتحاد التربويين العرب، بغداد، 1988.

2 - بموجب **قرار الجمعية العامة في دورتها 55**، عرضت منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 2000/11/15 على دول الأعضاء مصادقة اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

3 - محمود شريف بسيوني، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص 65.

4 - نضيف أن المشرع الجزائري في **المادة 176 من قانون العقوبات رقم 15/04 المؤرخ في 2004/11/10** عرف الجريمة المنظمة على أنها "كل جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته وعدد أعضائه تشكل أو تؤلف بغرض إعداد لجناية

أو أكثر أو لجنحة أو أكثر ضد الأفراد أو الأملاك، على تكوين جمعية أشرار، يعاقب عليها بخمس سنوات سجن، وتقوم هذه الجريمة بمجرد التصميم المشترك على القيام بالفعل" وتؤكد المادة 41 من نفس القانون أن "يعتبر فاعلا كل من ساهم مساهمة مباشرة في تنفيذ جريمة أو الحرض على ارتكاب الفعل بالهبة أو الوعد أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو الولاية أو التحايل أو التدليس الإجرامي"، يتبن لنا أن المشرع الجزائري أخذ بعين الاعتبار معيار أساسي في تحديد الجريمة المنظمة وهو فعل مساهمة عدة أطراف في تخطيط، تدبير وتنفيذ الجريمة.

5 - طارق سرور، **الجماعة الإجرامية المنظمة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 34.

6- نسرين عبد الحميد نبيه، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 19.

7 - محمد عوض، **مكافحة الإرهاب واتجاهاته**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 83.

8- فائزة يونس الباشا، **الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 65.

9 - وفيق صفوت مختار، **المدرسة والمجتمع والتوافق النفسي للطفل**، القاهرة: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع،2003، ص 48.

10- يوسف وهباني، **العنف المستخدم ضد الأطفال وتأثيره عليهم**، دار الشروق للنشر العربي، الأردن، 2005.

11 - د.احمد إبراهيم مصطفى سليمان، **الإرهاب والجريمة المنظمة التجريم وسبل المواجهة**، د.ن، 2006.